تـــمهـــيد

تعتبر الموازنة العامة من أهم الأدوات المالية التي تملكها الحكومات، حيث تعتبر وسيلة لتحقيق المبادئ التي تسعى إليها، وذلك بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المرغوبة، عن طريق توزيع النفقات العامة وتحصيل الإيرادات خلال فترة زمنية معينة، ولأن مجال تطبيقها يمس جميع الميادين، فهي تعكس مجمل نشاط الدولة، بل إنها المرآة التي تعكس بصدق الفلسفة السياسية للسلطة التنفيذية وأهدافها، كما تعكس وتحدد الحياة الاقتصادية للدولة، وبالتالي فهي تمثل أحسن أداة لاتخاذ القرارات الحكومية، لاستخدام الموارد المتاحة وفقا لأولويات الخطة السنوية.

ولعل الاهتمام بالموازنة العامة قد أملته الحاجة إلى حسن تخصيص الموارد المتاحة، وترشيد النفقات العامة، وقد ساهم ذلك في تطوير أنظمتها، وفرض على قواعدها وعملياتها ضرورة التكيف مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ونظرا لأن الإنفاق العام يتم بشكل منتظم ودوري طول العام، وهي صفة لا تتوافر بنفس الشكل في الإيرادات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تكون فجوة تمويلية يطلق عليها عجز الموازنة العامة للدولة، وهنا تجد الدولة نفسها مضطرة لتمويل هذا العجز بمصادر تمويل داخلية أو خارجية.

وعليه يأتي تمويل العجز لمواجهة الفجوة التمويلية الحاصلة خلال السنة المالية الحالية لتلبية متطلبات الإنفاق العام. أما علاج العجز فهو مبني على تبني استراتيجية طويلة المدى لمواجهة العجز في المستقبل، وذلك بمعالجة تراجع الإيرادات العامة، والتمويل المتزايد في النفقات العامة، وإدارة الدين العام ووضعه مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي في الحدود الآمنة لكل منهما.

لذلك سيتم في هذا الفصل التطرق إلى:

- المبحث الأول: أدبيات نظرية حول الصكوك الإسلامية وعجز الموازنة العامة.
- المبحث الثاني: دراسات سابقة لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: أدبيات نظرية حول الصكوك الإسلامية وعجز الموازنة العامة

تعد الصكوك الإسلامية باعتبارها أحد أدوات الهندسة المالية البديل الأمثل للسندات الربوية، وذلك لما لها من قدرة في تجميع للموارد المالية، فضلا عن العوائد التي تحقق من وراء التعامل بها، كما يبرز دور الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية والمشاريع التنموية، ولاسيما في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك لأهميتها البالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي وتحقيق الأهداف المخطط لها.

المطلب الأول: الموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة للدولة أهم الأدوات التي تستعمل في تنظيم مختلف العمليات المالية العمومية، عن طريق تخصيص الموارد وتوزيعها بين مختلف الحاجات العامة، وهو الأمر الذي زاد من أهمية الموازنة العامة وذلك للتحكم في النفقات العامة وترشيدها.

أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة

1- تعريف الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي:

تختلف تعريفات الموازنة العامة باختلاف الناحية وأيضا باختلاف جوانب الباحث أو المؤلف، وفيما يلي بيان لبعض التعريفات:

أ. **<u>التعريف اللغوي</u>**

- "الموازنة على صيغة مفاعلة من الفعل وازن، تقول: وازنت بين شيئين موازنة ووزنا، وهذا يوازن هذا إذا كان على زنته، أو كان محاذيه. وقوله عز وجل: **(وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ)**.[1]
- "إن كلمة **'BUDGET'** ذات الأصل الأنجوسكسوني، هي تعريف للموازنة، والتي تعبر عن الحافظة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالموازنة الخاصة بمؤسسة أو دولة، وهي في اللغة العربية مشتقة من كلمة 'ميزان' لكن معناها يختلف عن ذلك".[2]

[1]-حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي**،ط1،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص : 06.

[2]- حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص: 06.

ب. التعريف الاصطلاحي

- "صك يصدر سنويا عن السلطة التشريعية يقدر نفقات الدولة وإيراداتها ويجيز الصرف والجباية بما يؤمن سير المصالح الإدارية وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية".[1]
- هي "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها، خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام (أو مرسوم) الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيل والإنفاق".[2]
- هي أيضا "خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة".[3]

وعليه يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة يتم إعدادها على أسس تقديرية لإيرادات الدولة ونفقاتها، للسنة المقبلة، من طرف الأجهزة الحكومية وتدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من طرف السلطة التشريعية، وذلك بغرض تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

2- تعريف الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي:

اختلف العلماء والمفكرون المسلمون المعاصرون، حول وجود الموازنة العامة للدولة في صدر الدولة الإسلامية، فرأى فريق منهم: "أن الدولة الإسلامية لم تعرف الموازنة العامة كما هي في شكله الحالي، لكن مضمونها كان سائد منذ عهد الرسول صل الله عليه وسلم".[4]

وحتى يتم إعطاء تعريف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي لابد من دراسة جوانب التعريف والخصائص السابق ذكرها ومناقشتها في ضوء النظام المالي وأحكامه.

أ. التقدير في الموازنة العامة للدولة:

يعتبر التقدير في الموازنة العامة للدولة من قبيل تنظيم الدولة لشؤونها المالية، وتخطيطها لها، وبالنسبة للدولة الإسلامية بالنظر إلى الواقع المعاصر يتبين أن المصلحة تقتضي ذلك التخطيط والتنظيم،

---

[1]-حمدي بن محمد بن صالح، **مرجع سابق**، ص: 24.

[2]-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008، ص: 03.

[3]-**نفس المرجع**، ص: 04.

[4]- يوسف إبراهيم يوسف، **النفقات العامة في الإسلام، دراسة مقارنة**، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الدوحة، 1988، ص ص: 266-267.

بأن تتخذ من الأساليب والطرق ما يحقق أكبر مصلحة للأمة الإسلامية ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ب. ارتباط الموازنة العامة للدولة بفترة زمنية محددة:

لا تختلف الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي عن غيرها، من حيث ارتباطها بفترة زمنية مستقبلية محددة.

ج. اعتماد الموازنة العامة للدولة:

ينقسم اعتماد الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي إلى قسمين:[2]

- قسم جاء الشرع بإيجابه سواء كان في جانب الإيراد أو النفقة، وبالتالي فلا اجتهاد فيه ولابد من تضمن الموازنة له على نحو ما شرع.
- قسم متروك للنظر والاجتهاد يشاور فيه أهل العلم والخبر للنظر في إجازته.

د. ارتباط الموازنة العامة للدولة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة:

تتضمن الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي على الإيرادات والنفقات التي تحقق أهداف الدولة الإسلامية التي لها وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية، والموازنة العامة وسيلتها لتحقيق هذه الوظائف.

ومما سبق يمكن القول إن تعريف الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي لا يختلف عن تعريف الموازنة العامة في النظام المالي الحديث، إلا أنه يختلف عنه في تفصيلاته التي يحددها الشرع، من اعتماد، وتحديد بنود الإيرادات والنفقات وكذا الحدود والأهداف المقصودة.

3- خصائص الموازنة العامة للدولة:

تتميز الموازنة العامة للدولة بالعديد من الخصائص تتمثل في:[3]

- **صك تشريعي:** أو وثيقة تصدر عن الهيئة التشريعية، يرى البعض أنها كسائر القوانين التي تصدر عن الهيئة التشريعية، في حين يرى البعض الآخر أنها برنامج عمل لا ترقى إلى قانون.

---

[1]- خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، عمان، 2010، ص: 54.

[2]- سعد بن حمدان اللحياني، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 1997، ص ص: 31-32.

[3]-حمدي بن محمد بن صالح، **مرجع سابق**، ص ص: 25-26.

- **الموازنة توضع لفترة زمنية محددة:** تحديد البعد الزمني عامل أساسي للموازنة، فبدونه تفقد الموازنة معناها، وذلك راجع إلى أنها تبنى على أساس التقدير والتخمين الذي لا يمكن أن يكون إلا في إطار زمني محدد.
- **تقدير النفقات والإيرادات:** بما أن الموازنة تكون لفترة زمنية قادمة، فإنه يتم تقدير أرقامها وفق معطيات وبيانات، إلا أنه يصعب التطابق بينها وبين الأرقام الحقيقية التي تكون عند الحساب الختامي، نظرا للتغيرات التي تطرأ أثناء فترة تنفيذ الموازنة.
- **إجازة الإنفاق والجباية:** تتمثل في الإذن الذي تصدره السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية مما يسمح لها بصرف النفقات وجباية الإيرادات، فلها الحرية الكاملة في صرف النفقات في حدود الاعتمادات، إذ تحدد نوع النفقة والحد الأقصى لها، بينما تحصيل النفقات يخضع للقوانين المعمول بها حتى لو تجاوزت الحصيلة التقديرية للموازنة.
- **تؤمن سير المصالح الإدارية وتحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية:** الأمر الذي يستوجب رقابة من طرف الفنيين والخبراء الذين لهم من الصفات العلمية والممارسة المستمرة ما يؤهلهم للقيام بها.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة للدولة وأهدافها

1- أهمية الموازنة العامة للدولة:[1]

- أداة تخطيط وتنبؤ بحجم النشاط الحكومي في الأجل القصير، وتحديدا في السنة القادمة، وما تنوي الحكومة تنفيذه من سياسات مختلفة في الفترة المقبلة. فمن خلال الموازنة العامة للدولة، يمكن التعرف على سياسة الدولة في الإنتاج والتوزيع والتصدير والاستيراد وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- تساعد الموازنة العامة على معرفة حجم وعدد برامج الإنفاق الحكومي وتوزيعاتها بين المناطق الجغرافية المختلفة، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يمكن من معرفة مؤشرات عن حجم النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، وكذا النمو الاقتصادي في مختلف المناطق الجغرافية.
- تساعد السلطة التشريعية على رقابة النشاط الحكومي وتقييم أداء الوحدات الحكومية، واكتشاف مواطن الهدر والإسراف في هذا النشاط.

[1]-سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص: 581-582.

- يمكن إعداد العديد من أشكال الموازنات العامة، بحيث يعكس كل منها قدرة أكبر على تحقيق وظيفة معينة، كوظيفة الرقابة الحسابية، والرقابة التقييمية والتي تشمل تقييم الأداء للوحدات الحكومية، ووظيفة التخطيط والتنبؤ وترشيد الإنفاق العام.

2- أهداف الموازنة العامة للدولة:

أ- **الأهداف الاقتصادية:** تهدف الموازنة العامة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بتنفيذ السياسة المالية للدولة، وذلك من خلال استخدام موارد الدولة في الاستثمارات ذات إنتاجية عالية بهدف زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد.[1]

ب-**الأهداف الاجتماعية:** تعمل الموازنة على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة، وتوجيهها لتمويل نفقات تستفيد منها الطبقات الفقيرة.[2]

ج-**الأهداف المالية:** تحقق التوازن المالي يدل على سلامة المركز المالي للدولة، فمن خلال التقدير الأمثل في عناصر الإيرادات وتنميتها إضافة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، من العوامل التي تؤدي إلى التوازن المالي، بهدف الحد من قيمة العجز في الموازنة.[3]

د- **الأهداف السياسية:** يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يتم اعتمادها من طرف البرلمان، والذي يعتبر بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة العمل والسياسة المالية والاقتصادية للحكومة. فهي بذلك تعني ارتضاء المجتمع بالسلطة السياسة.

هـ-**الأهداف المحاسبية:** تعتمد الموازنة العامة في إعدادها على النظم والأساليب المحاسبية، وذلك من خلال تحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، وكذا استخراج الحسابات الختامية للموازنة العامة التي توضع الإيرادات والمصروفات الفعلية خلال السنة، فهي بذلك تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.[4]

---

[1]-وجيه أحمد وجيه الخادم وجيه، **الموازنة العامة في النظامي المالي الإسلامي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1996، ص: 28.

[2]-عادل فليح العلي، **اقتصاديات المالية العامة**، الكتاب الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989، ص: 277.

[3]- **نفس المرجع**، ص: 277.

[4]- السيد عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص: 24.

ثالثا: مبادئ الموازنة العامة للدولة

1- مبدأ السنوية: وهذا يعني أن جميع ما جاء في الموازنة يجب أن ينفذ خلال سنة واحدة، والتي تتحدد بحسب مقتضيات النشاط المالي للدولة. وذلك راجع لاختلاف الدول في بداية ونهاية السنة المالية الخاصة بكل منها.

2- مبدأ العمومية: وهو أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يجيز إجراء المقاصة لإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات.

3- مبدأ الوحدة: وهو أن تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة في وثيقة واحدة، وذلك معناه:

- وحدة الوثيقة التي تظهر فيها الأعباء والإيرادات.
- التفصيل في عرضها بشكل سهل ومتجانس للإلمام بها.

4- مبدأ التوازن: وذلك يعني أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، فلا يتحقق مبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، وكذلك في حالة العكس فهي تعبر عن وجود فائض بالموازنة العامة.

5- مبدأ عدم التخصيص: ويقصد به عدم تخصيص نوع معين من الإيراد لإنفاقه على نوع معين من الإنفاق أو قطاع معين.[1]

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة

إن المناداة بمبدأ توازن الموازنة العامة شيء، وتحقيق هذا التوازن شيء آخر، فقد تبين من خلال دراسات موازنات الدول على اختلاف مذاهبها الاقتصادية وأيديولوجياتها السياسية، إن التوازن لا يتحقق إلا في حالات نادرة وبذلك يكون أحد أشكال عدم التوازن هو العجز.

أولا: تعريف عجز الموازنة العامة للدولة

1- تعريف عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وبين هذه المفاهيم:

[1]- حياة بن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص: 08-09.

- عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة".[1]
- عجز الموازنة العامة هو "قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة".[2]
- هو عبارة عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني إن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما يسبب تضخما في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض.[3]
- وهو أيضا "خطأ مفترض الحدوث ومن الصعب تحاشيه، وليس من السهل تحديده، كما أنه حساس للانحراف والانحياز الكبير في القياس، وليس بالضرورة أن يترافق بآثار سيئة، على الأقل في الحالات التي يكون فيها بديل العجز هو الحل الأسوأ.[4]

وعليه يمكن القول بأن العجز في الموازنة العامة للدولة هو ذلك القصور الناتج عن عدم قدرة الإيرادات التي تحصلها الحكومة في تغطية الإنفاق الحكومي.

2- تعريف عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي:

أ. **<u>التعريف اللغوي:</u>** للعجز معنيان في اللغة:

- **الضعف وعدم القدرة:** ففي حديث عمر رضي الله عنه قال: "ولا تلثوا بدار معجزة"، أي لا تقيموا ببلدة تعجزون فيه عن الاكتساب وطلب الرزق.

وعن عروة بن الزبير قال: سمعت مروان بن الحكم قام على المنبر فقال: "إن أمير المؤمنين معاوية، قد أمر بأعطياتهم وافرة غير منقوصة، وقد اجتهد نفسه لكم، وقد عجز من المال مائة ألف...".

- **ترك ما يجب فعله بالتسويف:** يقال: عجز يعجز عن الأمر إذا قصر عنه حتى فاته.

ب. <u>التعريف الاصطلاحي:</u>

ورد في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعاريف عديدة لعجز الموازنة العامة للدولة كما يلي:

- تعريف ابن أبي الربيع، والماوردي: "هو أن يقصر الدخل عن الخرج".

---

[1]-دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العمة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 114.

[2]-**نفس المرجع**، ص: 114.

[3]-المومني محمد، **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة علجون، الأردن، 10 جوان 2014، ص: 289.

[4]-ربيع جميل عنقة، **عجز الموازنة العامة في سورية وأثره في ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخول خلال الفترة 1998-2008**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2010، ص: 07.

- تعريف ابن خلدون قال: "فيقصر دخل الدولة حينئذ عن خرجها ويطرق الخلل الثاني في الدولة وهو الذي من جهة المال والجباية ويحصل العجز والإنقاص"، وأورد له تعريفا آخر فقال: "فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة.

ثانيا: أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة

يختلف نوع العجز في الموازنة العامة للدولة باختلاف الغرض المراد قياس العجز من أجله، إلا أن الأغلبية من الحكومات اعتمدت قياس العجز في الموازنة العامة على أنه الموارد المالية المستخدمة خلال السنة، لتمويل الإنفاق العام بعد استيفاء الإيرادات العامة.

وفيما يلي بيان لأهم أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة:[1]

1- **العجز التقليدي:** يقصد به الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية، إلا أنه تعتريه بعض العيوب التي تعطي صورة ضالة عن الوضع الاقتصادي والمالي، وذلك في ظل التطورات التي طرأت على الفكر المالي، وذلك ما دفع إلى ظهور مفهوم جديد للعجز التقليدي بما يطلق عليه عجز الموازنة التأميني، وذلك لأنه لا يؤخذ الدين العام الحكومي بعين الاعتبار.

2- **العجز الشامل:** تزايد الاهتمام بهذا النوع من العجز في ظل اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتزايد مشكلات القطاع العام، وذلك أن العجز لا يقتصر على الجهاز الحكومي للدولة فقط، وإنما يشمل جميع الكيانات الحكومية الأخرى (الحكومات المحلية، المؤسسات والهيئات اللامركزية، والمشروعات المملوكة للدولة).

3- **العجز الجاري:** يقيس هذا المقياس الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية دون أن يشمل الإيرادات والنفقات الرأسمالية.

4- **العجز التشغيلي:** إن أهم ما يميز هذا المقياس للعجز هو قياسه له في ظروف التضخم، وعليه يكون العجز مساويا لمتطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مخصوما منه ذلك الجزء من خدمة الدين الذي يعوض حاملي سندات المديونية الحكومية عن التضخم الفعلي، حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود كتعويض عن خسائرهم المتحققة بسبب ارتفاع الأسعار.

5- **العجز الهيكلي:** يرتبط هذا المفهوم بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتم فيه استبعاد أثر العوامل المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل انحرافات أسعار الفائدة في الأجل الطويل، تقلبات

[1]- غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية –عرض تجارب دولية–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص: 64-68.

الأسعار وتغيرات الدخل، وكذا الإيرادات النجمة عن بيع الأصول الحكومية باعتبارها إيرادات غير عادية، ... وغيرها.

ثالثا: أسباب العجز في الموازنة العامة

1- زيادة النفقات: أصبحت الدول تتحمل وظائف وواجبات عديدة تهدف إلى تحقيق مجتمع الرفاه، ما ترتب عليه نمو النفقات العمومية واتساعها. ويمكن حصر عوامل هذا التوسع في الأسباب الآتية:[1]

أ- **الزيادة الطبيعية في عدد السكان:** يرافق الزيادة في عدد السكان زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات العمومية، وإعداد اعتمادات متزايدة تتماشى مع الزيادة السكانية.

ب- **الزيادة العامة في النفقات الموجهة إلى الخدمات العامة والتوظيف:** وذلك بغرض مكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام.

ج- **الإنفاق العسكري الضخم:** في ظل استفحال علاقات الصراع، فإن نفقات الدفاع تشكل أحد المقومات الأساسية للدولة، لذلك فهي في نمو مستمر، ويتكون هذا النوع من الإنفاق من شقين:

- مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية.
- مخصصات استيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة، والتي تكون عادة بالعملة الأجنبية.

د- **الإنفاق المظهري التفاخري:** وهو يتمثل في الإنفاق غير الرشيد لإيرادات الدولة، وذلك من خلال إنشاء المباني الحكومية الفاخرة، والمطارات الفخمة، والحفلات والمآدب وإقامة المؤتمرات، الأمر الذي إلى إرهاق الموازنة على حساب الاحتياجات الأساسية.

هـ- **تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي:** إن كثرة الاقتراض وتراكم الديون تجعل أعباء خدمة الدين غير محتملة، فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الدين في باب التحويلات الرأسمالية.

و- **الظروف الطارئة:** من أهم أسباب تزايد النفقات، الظروف الطارئة المتمثلة في الكوارث الطبيعية، ما يتطلب نفقات إضافية لم تكن في الحسبان أو اعتماد موازنات تكميلية. وأيضا الدخول في حالة حرب لصد عدوان واقع أو متوقع.

[1]- حمدي بن محمد بن صالح، **مرجع سابق**، ص: 149-154.

ز- **التضخم:** تأثيره المباشر يبدو في دفع النفقات نحو الارتفاع، فيحدث زيادة في كلفة المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة، وذلك عبر ارتفاع أجور ومرتبات الموظفين التي تشكل بندا مهما من بنود ميزانيات التسيير للموازنة العامة.

2- انخفاض الموارد العامة: ذلك راجع لعدم مواكبة الموارد العامة النمو الحاصل في النفقات العامة، مما يؤدي إلى تفاقم حالة عجز الموازنة، ويمكن إلقاء الضوء على خمسة عوامل:[1]

أ- **ضعف الطاقة الضريبية:** وهي تقاس بنسبة الضرائب واختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي، حيث تتراوح هذه النسبة في الدول النامية ما بين 15 و20%، في حين تصل تلك النسبة في الصناعية إلا ما لا يقل عن 30%.

ب-**جمود النظام الضريبي وعدم تطويعه:** يعاني الجهاز الضريبي من عدم توافر الأجهزة الحديثة، فكثير من الأنظمة الضريبية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، بالإضافة إلى تدني المستوى المهني والتقني للعاملين، وكذا تفشي البيروقراطية.

ج-**التهرب الضريبي:** وذلك من خلال عدم تقديم المؤسسات وكذا الأفراد التصريحات الضريبية، أو تقديم تصريحات غير صحيحة.

د- **تأخر المستحقات المالية للدولة**، وتتمثل في الآتي:

- **مشكلة التأخرات الضريبية:** تتمثل في عدم تحصيلها في مواعيد الاستحقاق، عن طريق الإهمال، أو ضعف الإمكانات.
- **التأخرات المستحقة عن بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين:** مثل، فواتير الهاتف، الماء، الكهرباء والغاز، إيجارات المباني، والعقارات الحكومية.

هـ-**تدهور الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تصدرها للدول النامية بشكل خطير:** الأمر الذي يؤدي إلى تدهور موارد الدولة السيادية، ومع تردي هذه الأسعار تخسر الدولة الكثير من الموارد المالية.

رابعا: الآثار السلبية لعجز الموازنة

ينجر عن عجز الموازنة آثار سلبية، تؤدي إلى مخاطر اقتصادية واجتماعية مما يهدد استقرار البلاد، لذا فإنه يعالج بطريقتين، حيث تختلف هذه الآثار باختلاف أسلوب العلاج، حيث تتباين طبيعة المخاطر الناجمة بتباين هذا السبيل.[2]

---

[1]- **المرجع السابق**، ص ص: 154-156.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 156-167

1- مخاطر التمويل التضخمي للعجز: يقصد به سد عجز الموازنة بالوسائل النقدية، أي بإصدار كمية جديدة من النقود، وهو ما يعرف بالإصدار الجديد، وكذلك ما يعرف بالتوسع في الائتمان المصرفي عن طريق خلق كمية جديدة من النقود الكتابية، بغرض تمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، مما يؤدي إلى زيادة في عرض النقود لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وأهم أثار هذا التمويل هي:

أ- **إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الغنية:** إن التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع مداخيل أصحاب الفوائد والإيجارات الذين يستفيدون من ارتفاع الأسعار، في حين تدهور المستوى المعيشي لأصحاب الدخول الثابتة من جراء الارتفاع المستمر للأسعار.

ب- **إحداث التفاوت في توزيع الثروة القومية:** تسعى الموازنة إلى التوزيع العادل للثروة القومية، غير أن التضخم يؤدي إلى إحداث تفاوت في توزيع الثروات، حيث نجد أن أولئك الذين تتمثل مدخراتهم في شكل مالي ونقدي كالودائع البنكية والأسهم والسندات، فإن خسارته مؤكدة بسبب تدهور القدرة الشرائية، في حين نجد أن الذين تتمثل مدخراتهم شكل مادي مثل العقارات والأراضي والذهب وغيرها من المدخرات السلعية ما يؤدي إل ارتفاع قيمتها في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى جني أرباح مقابل العملة الأجنبية.

ج- **التخلص من العملة الوطنية:** تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية نتيجة التضخم المصاحب لعجز الموازنة، يدفع المواطنين إلى التخلص منها مقابل العملات الأجنبية التي تحظى قيمتها بثبات نسبي، نتيجة لفقدان الثقة في العملة المحلية.

د- **تدهور سعر صرف العملة الوطنية:** مما يؤدي إلى ارتفاع في قيمة السلع الاستهلاكية المستوردة وكذا سلع القطاع الإنتاجي وسلع تنفيذ البرامج الاستثمارية، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد.

هـ- **عجز ميزان المدفوعات:** تدهور سعر صرف العملة يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع أثمان الواردات مما ينتج عنه عجز في يزان المدفوعات، فارتفاع المستوى العام للأسعار للقطاعات المشتغلة بالتصدير يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النهائية لمنتجات تلك القطاعات، مما يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، مما ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات.

و- **التفاقم في عجز الموازنة:** وذلك أن الحصيلة الضريبية لا تستجيب للزيادة مع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، في ظل تزايد تكاليف الخدمات العامة التي تلتزم بها الحكومة، حيث أن الدولة لجأت

إلى التضخم إلى علاج عجز الموازنة مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة، فيدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، كل عامل فيها هو النتيجة والسبب في آن واحد.

ز- **على الصعيد الاجتماعي والسلوكي والقيمي:** يؤدي التضخم إلى تفشي الكثير من المظاهر السلبية مثل: الرشوة والتهريب وعمليات الفساد كوسيلة تعوض ذوو الدخل المحدود التدهور الحاصل في معيشتهم.

ح- **اللجوء إلى الاستثمارات العقيمة والمضاربات:** يجعل التضخم في ظل الارتفاع المستمر للأسعار، خاصة المستوردة منها، صعوبات شديدة في حساب التكاليف والعوائد المتوقعة للمشروعات الجديدة، مما يدفع المستثمرين الجدد إلى تفضيل أنشطة المضاربة على الأوراق المالية في البورصة، أو المضاربة على أسعار السلع والعقارات، مما ينشئ عنه تخصيص في الموارد الاقتصادية.

2- مخاطر التمويل غير التضخمي للعجز: ويقصد به لجوء الحكومة إلى تدبير موارد حقيقية لاستخدامها في سد الفرق في عجز الموازنة، وتتمثل هذه الموارد في ثلاث مصادر أساسية، هي:

أ- **السحب من الاحتياطات الدولية:** تتمثل في الأصول التي تسعى الحكومات لتكوينها والاحتفاظ بها، لاستخدامها في مواجهة عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، وتتمثل هذه الأصول في الذهب وأرصدة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى إمكانية السحب الغير مشروط من صندوق النقد الدولي، التي تكون جاهزة تحت الطلب لاستخدامها في حالة عجز الموارد المالية. حيث أن تعرض هذه الاحتياطات لخطر الاستنزاف، يؤدي إلى إضعاف الثقة الائتمانية، وإضعاف قدرتها على الحصول على قروض جديدة.

ب- **الاقتراض الداخلي:** يقصد به المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الغير، أو الهيئات الخاصة أو العامة، مع تعهد بردها ودفع فائدة عنها، والتي تتمثل في أذونات الخزانة والسندات الحكومية التي تصدرها السلطات النقدية، ويشترط لنجاح هذه السياسة عدة شروط أساسية، هي:

- وجود سوق نشطة للأوراق المالية تتداول فيها أدوات الدين العام؛
- استقرار القوة الشرائية للنقود؛
- توافر الثقة في وعود الحكومة بشأن سداد الفوائد واستهلاك الأذون والسندات في مواعيدها المقررة؛
- أن يكون سعر الفائدة موجبا ومشجعا، وأن يكون أعلى من نسبة التضخم؛
- أن تتوافر المدخرات لدى القطاعات المختلفة، وأن يكون لها الاستعداد لشراء تلك الأذونات والسندات.

ج- **الاقتراض الخارجي:** عند عدم تمكن الدولة من تعبئة المدخرات الوطنية، من أجل سد عجز موازنتها تلجأ إلى الاقتراض من المدخرات الأجنبية، حيث تكون الحاجة إليه ماسة خاصة لسد النفقات المترتبة بالعملة الصعبة، غير أن الإفراط فيه يؤدي إلى تفاقم أعباء خدمة الدين (الفوائد + الأقساط) خاصة في ضوء ارتفاع نسبة الفوائد بعد تعويمها، مما يؤدي على التهام صادرات البلد من السلع والخدمات.

ووصلت خدمات الدين إلى نسب عالية جدا في بعض الدول، ونتيجة لذلك المأزق الخطير لجأت البلاد الغارقة في الأزمة إلى:

- الضغط على الواردات وإتباع سياسة انكماشية، لتقليل الحاجة إلى النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة وتوقف برامج الاستثمار وتدهور النمو الاقتصادي؛
- السحب من الاحتياطات الدولية لدفع أعباء الدين العام، ما يؤدي وصوله إلى مستويات حرجة، ويعرض سمعة البلد إلى الاهتزاز، ويتضرر مركزها المالي؛
- اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي قصير الأجل ذي التكلفة العالية، ما يزيد في تفاقم الوضع المالي أكثر فأكثر.

كما أن الدين الخارجي قد ينتقل عبؤه إلى الأجيال القادمة التي لم تستفد أصلا من تلك الديون.

المطلب الثالث: مدخل نظري حول الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم المصادر لتمويل المشروعات، وهو الأمر الذي دفع بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى الاهتمام بالصكوك الإسلامية لما لها من أهمية بارزة وإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال قدرتها على حشد الأموال لتمويل المشاريع الضخمة، فضلا عن كونها إحدى الأدوات التي يمكن أن تساهم في تنويع سلة الحلول لعجز الموازنة العامة للدولة.

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية

قبل تعريف الصكوك الإسلامية لابد من تعريف الصكوك

1- التعريف اللغوي:

جمع صك وهو الضرب في الأرض كلمة فارسية معربة وتعني كتاب، ومن بين معاني هذه الكلمة أيضا أنها وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، وهي وثيقة حق في ملك ونحوه وبهذا يضمن التصرف في الصك كورقة، التصرف فيما يحتويه من حق أو دين.[1]

2- التعريف الاصطلاحي:

يعرف الصك على أنه ورقة مالية، وكل صك أو مستند له قيمة مالية.[2]

أما الصكوك الإسلامية: تعرف على أنها أداة استثمارية تقوم بتجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا متساوية في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة كل منهم فيه.[3]

كما تعرف أيضا بأنها شهادات أو وثائق متساوية القيمة، اسمية أو لحالها، تمثل حقوق ملكية شائعة ومشروعة في أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو خليطا من ذلك، قابلة للتداول بشروط معينة يشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها.[4]

كذلك يعرفها أيضا المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية **AAOFFI** بأنها وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو منافع أو خدمات أو ملكية موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.[5]

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الصكوك الإسلامية بأنها " وثائق مالية أو أداة استثمارية تعبر عن قيم وأصول مالية قابلة للتداول وفق ضوابط الشريعة الإسلامية مقابل حصول حاملها على عوائد مالية.

---

[1]- أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك ودورها في تحقيق التنمية، الاقتصادية مفهومها -أنواعها، آليات التعامل بها -الرقابة عليها -المخاطر وعلاجها -دورها التنموي، سبل تحقيقها**، ط1، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص: 27.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 27.

[3]- أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية**، معهد الدراسات الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص: 26.

[4]-يوسف حسن يوسف، **الصكوك المالية وأنواعها الاستثمار، الصناديق الاستثمارية، الأوراق المالية والتجارية**، ط1، دار التعليم الجامعي برج الأنوار، الإسكندرية، 2014، ص: 21.

[5]- أدهم إبراهيم جلال الدين، **مرجع سابق**، ص: 49.

3- سمات وخصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بالعديد من السمات والخصائص التي يكمن إيجازها في النقاط التالية:

- الصك وثيقة تصدر باسم حاملها أو مالكها، بفئات متساوية القيمة تثبت الحق لصاحبها بالاشتراك مع الغير فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية؛
- لكل صك قيمة مالية مسجلة عليه؛
- الصك يمثل حصصا شائعة وتكون مخصصة للاستثمار في ملكية موجودات وحقوق المشروع، أو منافع أحيانا أو خدمات في مشروع أو استثمار ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها لحاملها؛
- مالكي الصكوك يشاركون في ناتج المشروع الممول من أموال الصك فيحصل على نصيبه من العائد؛ ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك؛
- شروط التعاقد تحددها وثيقة إصدار الصك؛
- الصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الأنشطة والاستثمارات المباحة التي تعمل فيها؛[1]
- يتولى إدارة الصكوك الشركة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة في العائد؛
- يجب أن ينص صراحة في نشرة الاكتتاب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك، وبين الشركة؛ المصدرة للصكوك ولا يجوز إرجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع أو العملية الممولة من الصكوك؛
- إذا حدثت خسارة أو إهمال الجهة المصدرة للصكوك والتي تتولى الإدارة فتكون على المشاركين وليس الجهة المصدرة للصكوك والتي خسرت جهدها؛[2]
- يتم قياس العوائد الأرباح الدورية قبل نهاية أجل الصك، وفقا لمبدأ التنضيض الفعلي أو التقديري في ضوء المعايير الشرعية؛
- لا يجوز للشركة المصدرة للصكوك أن تتعهد بإعادة شراء الصكوك من حاملها حسب القيمة السوقية بالسعر الذي تفرضه بالتراضي بين الطرفين؛

---

[1]- أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مفهومها-أنواعها واليات التعامل بها، الرقابة عليها، المخاطر وعلاجها-دورها التنموي -سبل تحقيقها**، مرجع سابق، ص: 33.

[2]- **المرجع السابق**، ص: 34.

- يتم استهلاك الصك، إما مرة واحدة في نهاية أجل المشروع أو على فترات دورية ويجدر الإشارة إليه في نشرة الاكتتاب.[1]

ثانيا: أهمية الصكوك الإسلامية

لقد ازدادت أهمية الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي، حيث يمكن إبراز أهميتها في النقاط التالية:[2]

- تعد الصكوك الإسلامية من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، أو توفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها؛
- إن وجودها يثري الأسواق المالية الإسلامية لأنها الطرف المكمل للأسهم والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة؛
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة وأدوات الدين العام؛
- تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا في استكمال لحلقات الاقتصاد بجانب البنوك وشركات التأمين الإسلامية، وأما عمليا فإن وجودها يساعد على رفع الحرج الديني عن المستثمرين؛
- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة النظام الإسلامي وحكمته وتكامله؛
- إمكانية استخدام الصكوك الإسلامية كأداة للتحكم في السياسة النقدية، بإصدار صكوك لا تدر عائدات فتقوم الحكومة ببيعها، لامتصاص النقد المتداول، مما يجعلها وسيلة جيدة لعلاج التضخم؛
- تتيح فرصة كبيرة لسداد عجز الموازنة الهامة للدولة؛
- تساهم في جذب شريحة كبيرة من المتعاملين الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية خارج الميزانية.

[1]– أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص: 34.

[2]– **نفس المرجع**، ص: 32.

ثالثا: أهداف الصكوك الإسلامية

إن الدول المصدرة للصكوك الإسلامية تسعى لتحقيق عدة أهداف، نذكر أهمها في النقاط الموالية:[1]

- المساهمة في تجميع رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الاستثمارية؛
- تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها؛
- الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشروع وتطويره.

رابعا: أنواع الصكوك الإسلامية

هنالك عدة أنواع للصكوك الإسلامية وقد حددتها هيئة المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأربعة عشر نوعا تتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية وفيما يلي ذكر أهمها وهي:

1- **صكوك المضاربة:** المضاربة اسم مشتق من الضرب في الأرض ويعني السير فيها،[2]أما صكوك المضاربة فهي تطبيق لعقد الضاربة وذلك بإصدار ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية، حيث يشتمل الممولون ويسمون رب المال، ويقوم المصرف الإسلامي بدر المضارب ويسمى رب العمل، مقابل حصة معينة من الربح أما باقي الربح فهو من حق حملة الصكوك ولصكوك المضاربة نوعان: صكوك المضاربة المطلقة وصكوك المضاربة المقيدة،[3] أما عن مجالات تطبيق صكوك المضاربة فهي تستعمل لسد الاحتياجات التمويلية في القطاعات الاقتصادية، إذ يمكن للحكومة إصدارها لتجميع التمويل اللازم لأي مشروع.[4]

2- **صكوك الإجارة:** يمكن تعريفها على أنها أو راق مالية متساوية، تمثل حصصا شائعة في ملكية مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات عائد، قابلة للتداول بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عمليات الاستثمار على

---

[1]- أدهم إبراهيم جلال الدين، **الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في التنمية**، ط1، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص: 667-668.

[2]- محمود حسين الوادي، محمود حسن سمحان، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، كلية العلوم الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، جامعة الزرقاء الخاصة، ص: 56.

[3]- محمد الله شاهين، **اقتصاديات البنوك الإسلامية وأثارها في التنمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 190.

[4]- زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص: 102-103.

أساس عقد الإجارة في تاريخ تصفية المشروع وتنقسم صكوك الإجارة إلى ثلاثة أنواع رئيسية صكوك ملكية الموجودات وملكية الخدمات وصكوك ملكية المنافع.[1]

3- **صكوك المرابحة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة بالمرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الأسهم، ويتم إصدارها من قبل الحكومات أو الشركات بهدف تعبئة الموارد المالية لشراء سلعة ويتم ذلك عندما يقوم وكيل عن حملة الصكوك بدور المشتري، وعندما يتم الامتلاك يبيعون ما تم شراؤه إلى الجهة الآمرة بالشراء والربح المتفق عليه.

4- **صكوك السلم:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك وتطبق صكوك السلم في عدة مجالات كالنفط والغاز والثروة الحيوانية...، كما يمكن الاستفادة منها في دعم الموازنة العامة أو دعم المشروعات التنموية.

5- **صكوك الاستصناع:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة معينة وتصبح مملوكة لحملة الصكوك فهي تمثل المبلغ المقدم للصانع.[2]

6- **صكوك المشاركة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو أصول النشاط ملكا لحمة الصكوك في حدود حصتهم وتدار الصكوك على أساس الشراكة، ولذا يتعين على أحد الشركاء إدارتها أو غيرهم بصفة الوكالة تنقسم صكوك المشاركة إلى صكوك المشاركة الدائمة وصكوك المشاركة المؤقتة.[3]

7- **صكوك المزارعة:** وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع وفق صيغة المزارعة ويصبح لحامل الصك حصة في تمويل المحصول وذلك وفق العقد.

---

[1]- بن عمر يوسف، **تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014، ص: 06.

[2]- العيفة عبد الحق، زاهرة بن عامر، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية، دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية التقليدية والصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر، أيام 05 و06 ماي 2014، ص: 10.

[3]- أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص: 48.

8- صكوك المساقاة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح حملة الصكوك حصة في الثمر.[1]

9- صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار، وفيما يتطلبه الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الأسهم حصة في الأرض والغرس.[2]

10- صكوك الوكالة بالاستثمار: وهي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار وذلك من خلال تعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.[3]

خامسا: مراحل إصدار الصكوك الإسلامية

تشكل عملية إصدار الصكوك النافذة التي يطل من خلالها المصدرون أو وكلائهم على المستثمرين، وتمر عملية إصدار الصكوك الإسلامية بخطوات أولية مختلفة يطلق عليها تنظيم الإصدار، وهي كالآتي:

1- الهيكلة: وتعني إعداد التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية، وتضمين كل ذلك في نشرة الاكتتاب، وغالبا ما تستعين الجهة الراغبة في الإصدار بمكتب الدراسات ليتولى عملية التنظيم لقاء عمولة، وبهيئة شرعية لاستكمال المتطلبات الشرعية.

2- تمثيل حملة الصكوك المستثمرين: ويكون ذلك من خلال تأسيس مؤسسة ذات الغرض الخاص، يسجل فيها مناطق ذات إعفاء ضريبي، وتكون ذات شخصية مستقلة وذلك لتمثيلهم في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المصدرة ويقوم المستثمر بإثبات نقل ملكية الأصول إلى دفاتر تلك المؤسسة على أساس البيع بعد أن يجري تقويمها إلى جهة متخصصة مستقلة.

---

[1]- عبد الحميد فيجل، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال التجربة الماليزية نموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الأسواق المالية والبورصات، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 92.

[2]- عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، **صكوك الاستثمار**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 40.

[3]- شالور وسام، **صكوك المضاربة ودورها في تمويل القطاع الصناعي تجربة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات سكيم**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية التقليدية والصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام05 و06 ماي،2014، ص: 07.

3- طرح الصكوك للاكتتاب: يهدف جمع الأموال التي ستمول الموجودات المتمثلة في الصكوك.

4- تسويق الصكوك: ويتم إما بالطرح مباشرة للمستثمرين، وإما أن يتم بيع الصكوك إلى جملة من المستثمرين، الأول قد يكون بنكا أو مجموعة بنوك ثم يقوم بتسويقها وبيعها للمتعاملين.

5- التعهد بتغطية الاكتتاب: يقدم متعهد الإصدار التزاما يلتزم فيه بتنظيم الاكتتاب فيما تبقى من الصكوك التي لم يكتتب فيها وبيعها تدريجيا أو يحتفظ بها كليا.

6- مرحلة ما بعد الإصدار: يتم في هذه المرحلة التصنيف الائتماني للصكوك من قبل جهة متخصصة تمهيدا لتحديد الجدارة الائتمانية لإدارتها في سوق التداول، وإذا كانت مما يقبل تداوله، ففي هذه المرحلة تكون محاولة لتوفير سوق تداول ثانوية للصكوك المصدرة من خلال توفير آلية إعادة شرائها من المستثمرين بأسعار يعلن عنها أسبوعيا، مما يضفي صفة من السيولة على تلك الصكوك فيوفر جاذبية أكبر بالنسبة للمستثمرين.[1]

المطلب الرابع: آلية استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

تلعب الصكوك الإسلامية دورا كبيرا في اقتصاديات الدول الإسلامية وكذا العديد من دول العالم، باعتبارها آلية مستحدثة أثبتت نجاعتها في التصدي للأزمات التي أثرت في اقتصاديات العديد من الدول، وكذا استخدامها في تمويل كبرى المشروعات، وهو الامر الذي خفف من العبء على الموازنة العامة لمختلف الدول، من خلال خلق مصدر تمويل جديد لا يعتمد على التمويل التقليدي في تمويل النفقات العامة للدولة، وفيما يلي بيان لآليات تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بالاعتماد على مصادر التمويل الإسلامية:

أولا: دور سندات المضاربة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

يمكن للدولة أن تستعمل هذه الصيغة لتمويل مشاريعها الاستثمارية وتغطية جزء من عجز موازنتها العامة، وذلك عن طريق طرح سندات المضاربة (المقارضة) بدلا من سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل انفاقها العام، اذ تقوم الحكومة ممثلة بإحدى مؤسسات القطاع العام بإصدار كمية معينة من هذه السندات وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين أو توسيع مشروع ما، حيث تمثل هذه السندات قيمة الأموال التي تحتاجها الدولة فتكون مضاربة يخلط فيه المضارب ماله مع مال المضاربة، ولابتعاد رب المال عن الإدارة أثر مهم بالنسبة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

[1]-أمينة بوغرارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير الأسواق المالية الإسلامية**، دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر،2015، ص: 50.

يمكن أن تتم العملية كما يلي:

1- تقوم الحكومة بإصدار نشرة تشمل ما يلي:

- القيمة الاسمية للإصدار؛
- وصف المشروع وبيان الجدوى الاقتصادية؛
- نسبة توزيع الأرباح السنوية؛
- مواعيد الاكتتاب العام ودفع الارباح واطفاء السندات؛
- تحديد فئة السندات وشروط الإصدار.

2- يقوم المستثمرون بشراء سندات المقارضة المحددة القيمة مقابل الحصول على نسبة محددة من الأرباح، ولا تتضمن هذه السندات أي فوائد ربوية؛

3- لا بد أن يكون المشروع محددا (طبيعته، الذمة المالية .....الخ)؛

4- يجوز للهيئة المصدرة أن تتفق مع البنوك الإسلامية على إصدار سندات المضاربة لقاء أتعاب تدفع على حصيلة الإصدار؛

5- سندات المضاربة قابلة للتداول بسعر السوق وهذا بعد بداية المشروع فعلا؛

6- حسب قرار مجمع الفكر الإسلامي فإنه يمكن ادخال مبدا ضمان الطرف الثالث لقيمة إصدار السند (رأس مال المضاربة) وهذا بتوفر الشروط التالية:

- الذمة المالية المستقلة للضامن.
- التبرع بالضمان.
- استقلال عقد الضمان عن عقد المضاربة.

ثانيا: دور أسهم المشاركة في تمويل عجز الموازنة للدولة

بإمكان الدولة توفير رؤوس أموال من أجل تنفيذ المشروعات الكبيرة المتعلقة بالخدمات والصناعات الثقيلة، حيث تلجأ إلى إصدار أسهم لتمويل المشروعات عن طريق طرح أسهم لهذه الشركات لتمويل المشاريع، ويتم الطرح بناء على المشاركة في الربح والخسارة.

ويتم ذلك عن طريق:

- قيام الخزينة العامة للدولة بإصدار أسهم المشاركة الحكومية بأسعار محددة، وبيعها للجمهور أو البنوك التجارية بمقدار حاجتها للمال؛
- يمثل السهم مقدارا من رأس مال المشروع؛

- إدارة المشروع تكون ممثلة من الحكومة والمساهمين المنتخبين من مجموع الأعضاء، وتستطيع الحكومة رئاسة مجلس الإدارة إذا كانت مساهمتها تفوق نصف تكاليف المشروع؛
- يتم تقدير العائد من الأرباح لكل سهم حسب الشروط المتفق عليها بين الحكومة والشركاء مع الأخذ بعين الاعتبار مقدار مساهمة كل طرف في المشروع ومقدار ما قدم من عمل وخدمات، فلو كان العمل من جانب الحكومة فلها أن تأخذ الزيادة في الربح ولو كان المال متساويا؛
- الخسارة تكون على أساس نسبة المشاركة في رأس المال؛
- بإمكان حامل السهم بيع أسهمه متى شاء؛
- باستطاعة القطاع الخاص المشاركة في هذه الصيغة مع احتفاظ الدولة بنسبة في رأسمالها لاتخاذ القرارات الادارية.

تعد أسهم المشاركة من بين أهم الحلول التي يمكن أن تحقق الفعالية للقضاء على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية العامة، وباستطاعة الدولة من خلال هذه الصيغة تأهيل المؤسسات بدلا من بيعها بأثمان منخفضة، كما يمكن أن تستعمل هذه الصيغة بدلا من الاقتراض الخارجي من خلال:

- تجميع مدخرات الأفراد في مؤسسة استثمارية (صناديق الاستثمار) وأصحاب هذه المدخرات شركاء في الربح أو الخسارة؛
- من خلال البنوك الإسلامية (البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية القائمة على أساس المشاركة) التي تشارك المستثمرين في مشاريعهم من خلال تقديم الأموال لهم؛
- كما يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة المستثمر المحلي (القطاع الخاص أو العام) مع مؤسسات التمويل الأجنبية.

ثالثا: دور سندات السلم في تمويل عجز الموازنة للدولة

يمكن للدولة استخدام هذه الصيغة التمويلية بإصدارها لسندات السلم وتشمل الانفتاح القومي للدولة كالنفط مثلا، حيث تصدر الدولة سندات سلم نفطي وتتم العملية كما يلي:

- تطرح الدولة للجمهور بيع عدد من براميل النفط محدد الوصف والوزن والنوع وغيرها من الصفات، على أن تسلم الكمية للمشتري أو وكيله في يوم محدد وفي المكان الذي يتفق عليه؛
- يدفع المشتري السعر مقدما للدولة؛

- إذا وجد الأفراد أو المؤسسات المالية مشكلة في بيع هذه السلعة فلها أن توكل ذلك للدولة للقيام ببيع حصتها التي اشترتها نيابة عنها في الأسواق العالمية مع تفويضها باتخاذ القرار الخاص بالبيع وقبض الثمن؛
- يتمثل ربح السند في الفرق بين سعر شراء النفط الذي تحدده الدولة وسعر بيعه عند استحقاق الأجل.

غير أن هناك مشكل يمكن أن يعترض هذه الأداة عندما تكون أسعار البترول مضطربة، حيث يصعب التنبؤ بما ستكون عليه الأسعار عند الاستحقاق ويصعب التغلب على هذه العقبة لأن هذا يؤدي إلى التعاقد على بيع السلم قبل قبضه، وهذا لا يجوز شرعا عند الفقهاء، وأيضا هناك صعوبة أخرى هي أن السند يصبح صوريا فقط ويمثل نقدا حالا بنقد مؤجل أكثر منه بيع سلم مع استكمال كلمة بترول في السند دون وجود حقيقة البيع.

رابعا: دور سندات الاستصناع في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

يصلح التمويل بالاستصناع بصورة رئيسية للحصول على التمويل متوسط الأجل من البنوك الإسلامية وغيرها من مؤسسات التمويل الأخرى، وبإمكان الدولة استخدام هذه العقود في الانشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل.

كما يمكن أن تحول عقود الاستصناع إلى سندات الاستصناع ذات استحقاقات متتالية، حيث أن سند الاستصناع شبيه بسندات السلم من حيث أنها تعاقد على سلعة أو خدمة ولكن يختلفان من حيث أنه لا يشترط في الاستصناع تقديم التمويل ولا يكون المصنوع مما يوجد في السوق، كما أن التمويل بالاستصناع في حقيقته أشمل من التمويل بالمرابحة الآمرة بالشراء لأنه يتضمن أمرا بالصنع، وتتم العملية كما يلي:

- إذا كانت السلعة مما يصنعها الطرف الممول أو يستصنع غيره بها، نجد التطبيق ينصب على مقاولات المباني:
  - ✓ يعقد البنك الإسلامي استصناع مع وزارة معينة لبيعها استصناع مباني أو تركيبات هواتف؛
  - ✓ بعد توقيع العقد الأول الذي يكون فيه الثمن مؤجلا أو على عدة أقساط يبدأ تسليم المباني أو التركيبات الجاهزة للاستعمال؛
  - ✓ يقوم البنك بالدخول في استصناع آخر مع مقاول يقوم بتنفيذ البناء أو التركيبات ويكون دفع الثمن في هذا الاستصناع حالا أو أقساط تنتهي عند استلام البناء من قبل البنك الإسلامي؛
  - ✓ يحتوي العقد الثاني على مدة التسليم أقل بوقت قصير عن مدة التسليم التي التزم بها البنك للحكومة؛

- ✓ إن ربح البنك في هذه المعاملة هو الفرق بين ثمن بيع عقد الاستصناع الأول وعقد الاستصناع الثاني؛
- ✓ يوجد في العقد القيمة الإجمالية للمقاولة؛
- إذا كانت السلعة مما يشتريه البنك الإسلامي من السوق مباشرة نحو حافلات نقل الأشخاص مثلا فإن عقد الاستصناع فيها لا يختلف عن المرابحة للآمر بالشراء إلا بالاسم فقط.

خامسا: دور الوقف والزكاة في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة

1- تعجيل الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

إن الزكاة ركن هام من أركان الإسلام حيث ذكرها الله عز وجل بعد الصلاة لقوله تعالى " **وأقيموا الصلاة واتو الزكاة .....**"، تقوم الزكاة بدور كبير في الاقتصاديات الإسلامية سواء هذا على المتغيرات الاقتصادية أو على مستوى الاستقرار الاجتماعي.

أ. مفهوم الزكاة

- **<u>التعريف اللغوي:</u>**

- زكا الشيء زاد ونما، وزكى فلان تعني صلح فالزكاة هي البركة والنماء والطهارة والصلاح لقوله تعالى " **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم**" (سورة التوبة الآية 103)، وقوله تعالى " **قد أفلح من زكاها**" أي أفلح من زكى نفسه لطاعة الله عز وجل فطهرها من الذنوب.
- والزكاة في اللغة أيضا: "النماء والطهارة والبركة والصلح وسميت بالزكاة لأنها تنمي مال المزكي وتزيد من بركته".

- **<u>التعريف الاصطلاحي:</u>**

- الزكاة هي القدر من المال الذي فرضه الله للمستحقين.
- تعتبر الزكاة حق الله تعالى فرضه على أموال المسلمين لتزكية النفس والمال.
- عرفها ابن قدامة على أنها " حق يجب في المال "وعرفها علماء معاصرين على أنها " إخراج جزء مخصوص بلغ نصابا إذا تم الملك وحال الحول.

ج. خصائص الزكاة:

- هي فرض على كل من توفرت فيه شروط جوابها؛
- هي ركن أساسي من أركان الإسلام وفريضة إيمانية واجب الالتزام بها شرعا؛

- حدد الإسلام مقدارها وحدودها وشروطها؛
- للزكاة ميزانية مستقلة لذا اعتمدت مبدأ التخصيص؛
- الزكاة معلومة الوقت لجمعها ومقدار نصابها؛
- تجب على كل مسلم مالك للنصاب؛
- أن يحول عليها الحول وتكون فائض على الحوائج الأساسية.

د. مستحقيها:

حدد الله عز وجل مستحقي الزكاة وهم الفقراء والمساكين، العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل.

هـ. الأهداف الاجتماعية للزكاة:

- تطهير الأغنياء من الشح والبخل وكبح شهوة حب المال في نفوسهم؛
- تطهير نفوس الفقراء من الحقد والحسد؛
- تقلل من التفاوت بين طبقات المجتمع؛
- تساهم في إقامة المصالح العامة وهذا يؤدي إلى تطوير الأمة.

يرى العلماء المعاصرين انه يمكن اللجوء إلى تعجيل الزكاة قبل تمام حلولها لمواجهة العجز المالي الموجود لدى الحكومة مستدلين لأقوال الشافعية والحنابلة والحنفية وهو الرأي الذي عارضة المالكية، أن ما عجل من الزكاة لا يستخدم في مصاريفها فقط بل يجوز سد الحاجات العامة وبالتالي المساعدة في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، كما لا يمكن للدولة إلزام أصحاب الزكاة بتعجيل زكاتهم سنة أو سنتين أو أكثر وبناء على هذا لا يمكن للدولة الاعتماد على هذه الأداة في تمويل عجزها المالي.

2- مساهمة الوقف في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة:

أ. تعريف الوقف:

الوقف في اللغة يعني: "الحبس والتسبيل والحبس: المنع. وتحبيس الشيء: أي لا يورث ولا يباع ولا يوهب، ولكن يترك أصله ويجعل ثمره في سبيل الله".[1]

وتعددت عبارات الفقهاء في تعريفهم للوقف تبعا لاختلاف آرائهم في لزومه، وتأبيده، وملكيتهن وإن اتفقت غالبا في المضمون، وأشمل تعريف لمعنى الوقف أنه: "حبس العين وتسبيل ثمرتها، أو حبس العين والتصدق بمنفعتها"، فالوقف هو حبس مال وتسبيل منافعه.

[1]- أحمد ذيب، **ماذا يمكن للوقف أن يقدمه للموازنة العامة في الجزائر –الأسس والمحددات–**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة. ص: 380.

ب. تخصيص ريع الخيرات الوقفية في بنود الموازنة العامة للدولة:

ريع الخيرات الوقفية الذي يكون موجها لوجوه البر دون تخصيصه لمصرف معين بذاته يمكن صرفه في المصالح العامة، وينبغي أن يوجه أساسا إلى الضروريات وفي مقدمتها علاج الفقر في المجتمع الإسلامي.

ويمكن مساهمة هذا الريع وفقا للأوليات الإسلامية في دعم الموازنة العامة للدولة، والمساهمة في علاج العجز، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع أهمية تفعيل الدور الرقابي من خلال تقارير المتابعة والرقابة وتقويم الأداء سواء أكانت رقابة شرعية من خلال التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في استخدام ريع الخيرات الوقفية في دعم الموازنة العامة، أو رقابة مالية من خلال التدقيق والفحص لاستخدامات ريع الخيرات الوقفية الموجهة لدعم الموازنة العامة للدولة من قبل جهة مستقلة للتأكد من استخدامها فيما خصصت له، أو رقابة شعبية من خلال البرلمان إضافة إلى نشر القوائم والتقارير المالية الدورية عن استخدامات ريع الخيرات الوقفية الموجهة لدعم الموازنة العامة، وهو ما يعني تحقيق المصداقية في استخدام تلك الأموال، ويفتح الباب اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو تنمية الأوقاف.[1]

ج. دور الأوقاف في الحركية الاقتصادية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة للدولة:

إن تطور القطاع الوقفي يساهم في التأثير الإيجابي على الميزانية العامة للدولة، فمن جانب النفقات العامة يساهم الوقف في تخفيض الإنفاق العام بمقدار الموارد الوقفية المخصصة للأنشطة الوقفية التي تنتج السلع والخدمات العامة والمساعدات الاجتماعية والرعاية الإنسانية، ويكون التخفيض بقدر حجم الموارد الوقفية عبر امتدادها الزمني، التي تساهم بدوره في التأثير النوعي الإيجابي على مستوى الإيرادات العامة، بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي تمت إقامتها عن طريق مؤسسة الأوقاف وخاصة الإيرادات المتعلقة بالضرائب والقروض والتمويل التضخمي، وبالتالي ترشيد الإنفاق من جهة الدولة الذي كلما زاد ارتفعت تكاليفه وانتقال عبؤه إلى الاقتصاد الوطني.[2] كما يضمن الوقف كفاءة توزيع الموارد المتاحة بحيث لا تتركز الثروة في أيدي فئة معينة مما يعني تضييق الفروق بين الطبقات، حيث يساهم الوقف بهذه الطريقة في زيادة الموارد المتاحة للفقراء، وأيضا زيادة الادخار عن طريق حبس جزء

[1]– محمد زيدان غالمي زهيرة، **تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة العامة للدولة –مع الإشارة إلى دور الأوقاف في الجزائر–**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2016، ص: 139.

[2]– **نفس المرجع**، ص ص: 139–140.

من الموارد وتوظيفها وإنفاق صافي ريعها في الغرض المخصص له، كما يساهم أيضا في توفير مناصب شغل جديدة.

المبحث الثاني: دراسات سابقة لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة

سعى العديد من الباحثون في شتى المجالات، في التركيز على إبراز الأهمية الكبرى لأدوات الصناعة المالية في توفير السيولة الكافية لتمويل كبرى المشروعات وكذا استخدامها في العديد من الدول كآلية لتمويل العجز الحاصل في موازناتها العامة، دون اللجوء إلى التمويل من الخزينة العمومية للدولة، وذلك لاعتبار الصكوك الإسلامية وسيلة مستحدثة للتمويل كبديل لأدوات التمويل التقليدي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

عرفت الصكوك الإسلامية اهتماما كبيرا من الباحثين، على المستوى الوطني، وأيضا على مستوى الوطن العربي، وسعى كل منهم لإبراز الأهمية الكبيرة للصكوك الإسلامية المبنية على أسس شرعية وذلك لاستخدامها كبديل لوسائل التمويل التقليدي التي تعمل بخلاف ما جاء في الشريعة الإسلامية. وفيما يلي بيان لبعض الدراسات التي اهتمت بدراسة الصكوك الإسلامية.

أولا: الدراسات المحلية

1-دراسة غالمي زهيرة، بعنوان "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية -عرض تجارب دولية-**"، تتمثل الدارسة في أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة لجامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، 2017.

تم بناء الدراسة بالاعتماد على طرح الإشكالية الآتية: "**كيف تساهم البدائل التمويلية الإسلامية المقترحة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، والتي تختلف أسسها ومنطلقاتها عن النظم الاقتصادية الوضعية وذلك في ظل الظروف والمستجدات العالمية؟**".

وقد كان مسعى الباحثة خلال هذه الأطروحة يتمحور حول تحقيق جملة من الأهداف من خلال معالجة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال طرح بدائل تتماشى مع الشريعة الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة كبديل لوسائل التمويل التقليدية وقد تمثلت هذه الأهداف في:

- الإحاطة بكل جوانب عجز الموازنة العامة من أجل فهمه أكثر من حيث الأسباب والآثار، وطرق التمويل.
- الكشف عن دور السياسة المالية الإسلامية في الحد من عجز الموازنة العامة.
- بيان الضوابط الفقهية للقروض العامة والضرائب وقيمتها الاقتصادية.

- التعرف على الموارد المالية الإسلامية وقيمتها الاقتصادية ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة.
- البحث عن الصيغ المقبولة إسلاميا في التمويل لعلاج مشكلة العجز في الموازنة العامة حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية الغراء، وخصوصا مع استمرار احتياج الدول الإسلامية إلى الأموال من أجل بناء وتوسيع المرافق العامة وسد الاحتياجات الطارئة وتحتاج هذه إلى تحريك موارد تحويلية جديدة محليا ودوليا.
- المساهمة في تطبيق الشريعة في الأنشطة التمويلية والبنكية والاقتصادية، من أجل تحريك الموارد الاقتصادية للاستخدام العام بطريقة تتفق مع العقيدة.

وقد خلصت الباحثة من خلال دراسة موضوع تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالبدائل الشرعية بالإضافة إلى البدائل التقليدية، إلى أن مشكلة العجز تعد مشكلة أساسية في السياسات المالية لمعظم الدول، ومن بين هذه النتائج:

- يرجع السبب وراء العجز في الموازنة العامة للدولة للعديد من الأسباب، فالعجز يمكن أن يعود لتغيرات تحدث في النفقات العامة والبعض الآخر يتعلف بالتغيرات في الموارد العامة للدولة، كما أن الأهمية النسبية لتلك العوامل تختلف من بلد لآخر وبالتالي لا يوجد علاج وحيد يصلح لجميع البلدان لمواجهة العجز.
- تتباين طبيعة المخاطر الناجمة عن العجز بتباين سبل تمويله، تضخميا أو غير تضخمي، حيث أن معظم الدول تلجأ إلى التمويل التضخمي لتغطية جانب كبير من العجز بالموازنة.
- توسع حجم الدين العام الداخلي نتيجة التوسع الكبير في أذون الخزانة، وهو الأمر الذي يهدد بتحول أعباء خدمة الدين ممثلة في الأقساط والفوائد لأن تكون سببا في تزايد عجز الموازنة العامة مستقبلا.
- تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلى الاستغناء عن الأساليب التقليدية الربوية والتضخمية وتعويضها بأساليب شرعية كفيلة بتغطية العجز وتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.
- سبق النظام المالي الإسلامي غيره من النظم في الاعتراف بعجز موازنة الدولة وسعيه لمعالجتها.
- تسهم البدائل الإسلامية بشكل فعال في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومن بين هذه البدائل الزكاة والوقف والتكافل الاجتماعي، ذلك ان جميع المشكلات الاقتصادية تؤدي بشكل مباشر إلى كل من الفقر والتخلف وما ينبثق عنهما من البطالة وكثير من المشكلات الاجتماعية.
- اتضاح ما للصكوك والسندات الإسلامية من قدرة على الحلول كبديل لتمويل العجز في الموازنة العامة وذلك لما توجده الدولة من وسائل تستطيع من خلالها توفير مبالغ مالية لإيراداتها العامة.

- توجد في الجزائر ثروة وقفية كبيرة، تفتقد إلى الميكانيزمات والآليات التي تسمح له بلعب دوره في التنمية، لما له من أهمية على القطاعين العام والخاص.
- هناك عوائق قانونية وتنظيمية وجبائية تحول دون نشر صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر، للاستفادة منها كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.

2- دراسة حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، بعنوان: "**استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)**"، تتمثل الدراسة في بحث منشور في مجلة الأبحاث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2017/04.

تم بناء الدراسة بالاعتماد على طرح الإشكالية الآتية: "**ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية بدولتي ماليزيا والسودان؟ وما مدى إمكانية استفادة الجزائر من هاتين التجربتين؟**".

وقد كان هدف الباحثان من خلال هذا البحث يسعيان إلى التعرف على واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم وحجم التطور الذي وصلت إليه، من خلال دراسة تجربتي السودان وماليزيا، ومن ثم دراسة إمكانية تطبيق فكرة صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر كأحد الحلول لتمويل العجز الموازيني في ظل تراجع أسعار النفط.

وقد خلص الباحثان في نهاية البحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الإسلامي، تمخض عنها نمو كبير ومتسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية.
- حققت التجربة السودانية نجاحا في العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، وكون النظام المالي السوداني يعمل بالكلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية جعلها تتبوأ مكان مهمة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية.
- كانت وما زالت التجربة الماليزية التجربة الأولى والرائدة والمرجعية في إصدار الصكوك الإسلامية بنسبة تفوق 60% من إجمالي الإصدارات العالمية والمحلية مجتمعة.
- يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين في الجزائر، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال الخطط التنموية للبلد.

3- دراسة كردودي صبرينة، بعنوان: "**ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**"، تتمثل الدراسة في أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

تم بناء الدراسة بالاعتماد على طرح الإشكالية الآتية: "**إلى أي مدى يمكن أن يساهم ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي؟**".

وقد كان مسعى الباحثة خلال هذه الأطروحة يتمحور حول تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- مقارنة مصادر إيرادات الدولة في الاقتصاد الإسلامي ونفقاتها مع مصادر إيرادات الدولة ونفقاتها في الاقتصاد الوضعي.
- الإحاطة بكل جوانب عجز الموازنة العامة للدولة من أجل فهمه أكثر من حيث الأسباب والأثار، وطرق التمويل.
- تحديد مفهوم علمي وعملي لترشيد الإنفاق العام يحقق المزيد من مساهمة الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، وتجنب أهم أسباب وأثار عجز الموازنة العامة بالدول النامية عموما والإسلامية خصوصا.
- إثبات أن الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، إذ هي المنفذ الوحيد لما تعانيه البشرية من أزمات على مختلف الأصعدة.
- بيان المنهج الذي يجب أن تسير عليه الدول الإسلامية للتخلص من مشاكلها الاقتصادية عامة ومشكلة العجز بصفة خاصة.
- تقديم علاج متكامل لمشكلة العجز المالي الحكومي، انطلاقا من منطلقات الفكر الإسلامي، بما يساهم من تقديم بدائل اقتصادية يمكن أن تلجأ إليها الدول الإسلامية في علاج عجزها المالي، يتجاوز هذا العلاج الجانب التمويلي إلى إعطاء حل جذري لهذه المشكلة يتعلق بجانبي الموازنة العامة للدولة جباية وإنفاقا.

وقد خلصت الباحثة من خلال دراستها إلى جملة من النتائج من بينها:

- أن كثير من موارد بيت المال في الإسلام لم تعد موجودة في الوقت الحاضر، مما يستلزم البحث عن موارد أخرى لمويل النفقات العامة في الدولة الإسلامية، لا تتعارض مع أحكام الشرع من جهة وتتلاءم مع ظروف الأمة.
- ظاهرة العجز في الموازنة العامة هي ظاهرة مركبة معقدة، لا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد، بل تعود إلى تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، يعود بعضها إلى تزايد معدل نمو النفقات العامة، اما العامل الثاني فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة.
- يمكن أن يساهم الوقف والزكاة في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وعلى الدولة أن تحاول الاستفادة منها قدر المستطاع لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة في الإسلام وسن التشريعات التي تكفل تحقيق ذلك.

- يمكن استخدام الصكوك الإسلامية لتحل محل الأدوات التقليدية كإحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تكون بديلا لأدوات الدين العام، ولتكون بمثابة وسيلة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، وتستفيد منها حكومات الدول لتوفير ما تحتاجه من موارد بغرض تمويل العجز في ميزانياتها.
- يمكن القول إن عملية سياسة الترشيد في الإنفاق العام ضرورية، لعدة عوامل منها التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع، ومحاربة الإسراف والتبذير.

ثانيا: الدراسات العربية

1- دراسة محمد المومني، بعنوان: "**عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه**"، تتمثل الدراسة في بحث منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة علجون الأردن، جوان 2014.

تم بناء الدراسة بالاعتماد على طرح الإشكالية الآتية: "**ما هو مفهوم عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي؟ وماهي الطرق المناسبة لمعالجة هذا العجز؟**".

وقد كان الباحث خلال هذه البحث يهدف إلى التعرف على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه.

وقد خلص الباحث خلال هذا البحث إلى أن هناك العديد من الوسائل، والإجراءات المرنة التي تستطيع الدولة استخدامها لمعالجة العجز في موازنتها العامة، وهذه المرونة جاءت من ديننا الحنيف الصالح لكل زمان ومكان، فمن هذه الإجراءات اللجوء إلى تحفيز القطاع الخاص، لمشاركة الدولة في العديد من المشاريع الإنتاجية، والتي يكون لها أكبر الأثر في تقليل النفقات على الدولة، وبالتالي التقليل من العجز في الموازنة العامة، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بالعديد من التبرعات العينية أو النقدية.

أيضا هناك العديد من الوسائل التي تساعد الدولة في التقليل من العجز في موازنتها، مثل اللجوء إلى تعجيل الإيرادات، أو الاقتراض، أو اللجوء إلى الوسيلة الأخيرة بعد كل ذلك وهي اللجوء إلى الضرائب.

2- دراسة سندس حميد موسى، بعنوان: "**تقييم دو الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة –السودان نموذجا–**"، تتمثل الدراسة في بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 21، السنة الحادية عشرة، جامعة الكوفة، 2017.

تم بناء الدراسة بالاعتماد على طرح الإشكالية الآتية: "مدى إمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد السوداني.

وقد كان الباحث خلال هذه البحث يهدف إلى التعرف على عجز الموازنة العامة للدولة مع بيان وسائل تمويلها التقليدية والآثار السلبية لها، فضلا عن التعرف على الصكوك الإسلامية مع بيان الفرق بينها وبين الأوراق المالية الأخرى، والتعرف على واقع صناعة الصكوك عالميا ومدى مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للاقتصاد السوداني.

وقد توصل الباحث خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج، من بينها:

- عرفت الموازنة العامة للسودان عجزا متزايدا خلال الفترة من 2010 إلى 2015، مما يمكن وصفه بالعجز الهيكلي.
- نجاح صناعة الصناعة الصكوك الإسلامية، أدى إلى إقناع حتى الدول الغير المسلمة بكفاءتها وقدرتها على جذب المدخرات وتعبئة الموارد وتنويع المحافظ الاستثمارية، مما أدى إلى توسيع الرقعة الجغرافية لتطبيقاتها.
- تطور إصدار شهادات المشاركة شهامة، وشهادات الاستثمار صرح.
- تطور نسبة مساهمة شهادات المشاركة شهامة وصكوك الاستثمار صرح من إجمالي تمويل نفقات الخزينة.
- التجربة السودانية تعد محاولة جادة في تطبيق الهندسة المالية الإسلامية لتمويل العجز الموازيني، وعليه ينبغي الاقتداء بتلك التجربة وتثمينها والعمل على تطويرها، والتقليل من استخدام أدوات الدين العام، لما لها من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد في المستقبل.

3- دراسة عبد الحكيم محمد امبية، عبد اللطيف البشير التونسي، بعنوان: "**مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة التنموية في ليبيا**"، الدراسة متمثلة في بحث منشور في مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول، ليبيا، جوان 2017.

تم بناء الدراسة بالاعتماد على طرح الإشكالية الآتية: "**هل يمكن الاستفادة من استخدام الصكوك الإسلامية كأداة للمساهمة في الحد من عجز الموازنة العامة في ليبيا وذلك باستخدامها في تمويل جزء من المشروعات التنموية الممولة من قبل الدولة؟**".

وقد كان الباحثان خلال هذه البحث يهدفان إلى:

- إمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق المشاركة في تمويل جزء من المشروعات المدرجة في الموازنة العامة للدولة، وذلك لأن الاقتصاد الليبي يعرف غياب هذا النوع من التمويل الذي يعرف تطبيقا في العديد من الدول الإسلامية.

- تمثل الصكوك الإسلامية أحد الحلول للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الليبي، حيث سيؤدي إصدار الصكوك الإسلامية إلى جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- المساعدة في دعم سوق المال الليبي وتطويره من خلال طرح أوراق مالية مبتكرة قابلة للتداول.

وقد توصل الباحثان خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج، من بينها:

- نجاح العديد من الدول الإسلامية في استخدام الصكوك الإسلامية كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، من بينها ماليزيا والإمارات.
- أثبتت تجارب العديد من الدول في مجال صناعة الصكوك الإسلامية نجاعتها في تمويل مشاريع التنمية والبنى التحتية الكبرى، وكذا استخدامها كوسيلة للحد من العجز في الموازنة العامة للدولة.
- غياب الإطار التنظيمي والقانوني في ليبيا، يمثل صعوبة في إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها، مع غياب تام لأسواق مالية للتداول هذه الصكوك.
- تنوع تشكيلة الصكوك الإسلامية يعطي مرونة عالية للقطاع الخاص والعام معا لتوفير الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتهم.
- تنامي العجز في الموازنة العامة لدولة ليبيا، يدفع إلى البحث عن مصادر جديدة لتمويل هذا العجز من بينها الصكوك الإسلامية.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

خلال هذا الفصل تم إعداد مقارنة للدراسة المحلية ومقارنتها مع الدراسات السابقة، المحلية والعربية، وذلك من خلال الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة.

أولا: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

الجدول رقم (01): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

أوجه المقارنة	الدراسات السابقة			الدراسة الحالية
	دراسة (1)	دراسة (2)	دراسة (3)	
موضوع الدراسة	- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية–.	- ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي."	- استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا).	- دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة –قراءة تجارب دولية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر.
الهدف من الدراسة	- التعريف بالعجز في الموازنة العامة، من حيث الأسباب والأثار وطرق التمويل، وإبراز دور السياسة المالية الإسلامية في الحد من هذا العجز، والبحث عن الصيغ المقبولة إسلاميا لعلاج مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة.	- فهم أكثر لمشكلة العجز في الموازنة العامة، وذلك بمقارنة مصادر إيرادات الدولة ونفقاتها في الاقتصاد الإسلامي مع نظيرتها في الاقتصاد الوضعي، من أجل إثبات أن صيغ التمويل تمثل بدائل اقتصادية يمكن ان تلجأ إليها الدول الإسلامية في علاج عجزها المالي.	- التعرف على حجم التطور الذي وصلت إليه الصكوك الإسلامية عالميا، من خلال دراسة تجربتي السودان وماليزيا، ومحاولة تطبيق فكرة صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر كجل لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.	- محاولة التعريف بعجز الموازنة العامة، وكذا أهم الطرق التقليدية في معالجتها، أيضا تحديد مفهوم للصكوك المالية الإسلامية وكيفية إصدارها والتعامل بها من أجل محاولة فهم استخدام آلية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال إبراز أهم التجارب الدولية في هذا المجال.
عينة الدراسة	- دراسة حالة كلية.	- دراسة حالة كلية.	- دراسة حالة كلية.	- دراسة حالة كلية.
فترة الدراسة	2014-2000 -	-	.2014-2001 -	2016-2001 -
المنهج المتبع	- المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.	- المنهج الاستقرائي، المنهج المقارن والمنهج التحليلي.	- المنهج الوصفي التحليلي.	- المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج المتحصل عليها	- يعود السبب وراء العجز للعديد من الأسباب، حيث أن حجم العجز يتباين حسب طرق تمويله، واللجوء إلى أساليب التمويل الإسلامية، كبديل لوسائل التمويل التقليدية التي تكون سببا في تزايد عجز الموازنة العامة مستقبلا، على خلاف الصكوك الإسلامية التي لها قدرة كبيرة على الحلول كبديل لتمويل العجز في الموازنة العامة، إلا أن الجزائر تعرف غيابا تاما لهذا النوع من التمويل، وذلك لغياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بإصدارها وتداولها في السوق المالية الجزائرية.	- يرجع السبب وراء العجز في الموازنة العامة للدولة للعديد من الأسباب، والذي يمكن للوقف والزكاة أن يساهما في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وأيضا استخدام الصكوك الإسلامية كبديل لأدوات التمويل التقليدية في تمويل هذا العجز وذلك عن طريق توفير مصدر إيراد جديد للخزينة العمومية. كما أن عملية ترشيد النفقات ضرورية، وذلك باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل وفقا لمبدأ الأولويات، ومحاربة الإسراف والتبذير.	- تطور إصدار الصكوك الإسلامية عالميا خلال السنوات الأخيرة، حيث أن التجربة السودانية تعتبر من التجارب الناجحة في العمل المصرفي الإسلامي، ويعود ذلك لأن النظام المالي السوداني يعمل بالكلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أعطاها مكانة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، كما أن ماليزيا كانت ولازالت تحتل المرتبة الأولى عالميا في صناعة الصكوك الإسلامية، أما في لجزائر فإن غياب الإطار القانوني والتنظيمي يسبب عائقا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية.	- يعود العجز في الموازنة العامة إلى العديد من الأسباب التي تتغير بتغير سياسات الحكومات، ولا يمكن معالجته على المدي القصير، حيث أن تبني وسائل التمويل التقليدية في معالجة العجز قد يتسبب في تفاقم الأزمة، حيث تمثل الصكوك الإسلامية بديل لتوفير السيولة اللازمة للدول وأيضا لتمويل العجز في الموازنات العامة للدولة، إلا انه ورغم النجاح الذي عرفته فإن غياب التنظيمات والتشريعات في الجزائر لم يسمح بالتحول إلى الصيرفة الإسلامية لعلاج العجز في موازنتها العامة.

ثانيا: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

الجدول رقم (02): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية.

أوجه المقارنة	الدراسات السابقة			الدراسة الحالية
	دراسة (1)	دراسة (2)	دراسة (3)	
موضوع الدراسة	- عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه.	- تقييم دو الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة –السودان نموذجا.	- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة التنموية في ليبيا.	- دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة –قراءة تجارب دولية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر.
الهدف من الدراسة	- التعرف على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه.	- التعرف على عجز الموازنة العامة للدولة ووسائل تمويلها التقليدية والآثار السلبية لها، التعرف على الصكوك الإسلامية والفرق بينها وبين الأوراق المالية الأخرى، وتطور صناعة الصكوك عالميا ومدى مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للسودان.	- إمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، واستخدامها كأحد الحلول للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الليبي والمساعدة في دعم سوق المال الليبي وتطويره	- محاولة التعريف بعجز الموازنة العامة، وكذا أهم الطرق التقليدية في معالجتها، أيضا تحديد مفهوم للصكوك المالية الإسلامية وكيفية إصدارها والتعامل بها من أجل محاولة فهم استخدام آلية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال إبراز أهم التجارب الدولية في هذا المجال.
عينة الدراسة	- دراسة حالة كلية.	- دراسة حالة كلية.	- ليبيا.	- دراسة حالة كلية.
فترة الدراسة	-	- 2004-2015.	- 2013-2015.	2001-2016
المنهج المتبع	- المنهج الوصفي.	- المنهج الوصفي التحليلي.	- المنهج الوصفي التحليلي.	- المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج المتحصل عليها	- تحفيز القطاع الخاص لمشاركة القطاع العام في المشاريع الاستثمارية، لما له من أثر في تقليل النفقات العمومية على الدولة، وأيضا التعجيل في الإيرادات، واللجوء إلى الاقتراض والضرائب.	- نجاح تجربة الصكوك الإسلامية، أدى إلى توسع الرقعة الجغرافية عالميا للتعامل بها، كما أن السودان كانت من بين الدول الناجحة في التعامل بالصكوك الإسلامية، حيث أظهرت صكوك المشاركة شهامة، وشهادات الاستثمار صرح قدرة كبيرة على تمويل العجز الموازيني لدولة السودان.	- أثبتت تجارب العديد من الدول في صناعة الصكوك الإسلامية نجاعتها في تمويل مشاريع التنمية والبنى التحتية الكبرى، وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، على خلاف دولة ليبيا التي تعرف غيابا تاما لهذا النوع من التمويل، وذلك لغياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بإصدار هذه الصكوك وتداولها، رغم العجز الذي تعرفه الموازنة العامة للدولة.	- يعود العجز في الموازنة العامة إلى العديد من الأسباب التي تتغير بتغير سياسات الحكومات، ولا يمكن معالجته على المدي القصير، حيث أن تبني وسائل التمويل التقليدية في معالجة العجز قد يتسبب في تفاقم الأزمة، حيث تمثل الصكوك الإسلامية بديل لتوفير السيولة اللازمة للدول وأيضا لتمويل العجز في الموازنات العامة للدولة، إلا انه ورغم النجاح الذي عرفته فإن غياب التنظيمات والتشريعات في الجزائر لم يسمح بالتحول إلى الصيرفة الإسلامية لعلاج العجز في موازنتها العامة.

خلاصة الفصل الأول:

تم خلال هذا الفصل التعرض للأدبيات النظرية للدراسة، والتي تمثلت في إبراز المفاهيم الأساسية لكل من الصكوك الإسلامية التي تعتبر مصدرا جديدا للتمويل ينافس التمويل التقليدي، من خلال التطرق إلى التعريف والخصائص وكذا الأهمية التي تمثلها بالنسبة للسوق المالية والأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما تم التطرق أيضا للتعريف بالموازنة العامة للدولة والعجز المصاحب لها والأسباب المؤدية للوقوع في العجز في الموازنة وكذا الآثار المنجرة عنه.

كما تم أيضا خلال هذا الفصل عرض للعديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة الموضوع قيد الدراسة، والتي تمثلت في عرض دراسات محلية وكذا دراسات عربية، من خلال إبراز إشكالية كل دراسة وكذا النتائج التي توصلت لها كل دراسة من خلال إبراز الدور الأساسي الذي تمثله الصكوك الإسلامية والإضافات التي يمكن أن تقدمها للسوق المالية الإسلامية في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي.